المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

14 مايو 2025

تراجع حدة الحرب التجارية وسط اتفاق بين الصين والولايات المتحدة

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

8 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

8 زيادة إنتاج «أوبك +» بين الترامبية النفطية واستراتيجيات العرض والطلب التقليدية

20 تقرير آفاق التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية في 2025 رياح مُعاكسة وتحديات مستقبلية

29 كيف تعمل الحكومة على تحويل المخلفات الزراعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة؟

تقديم

تأتي نشرتنا الاقتصادية لهذا الأسبوع في ظل تصاعد المتغيرات الاقتصادية إقليميًا ودوليًا، وما تفرضه من تحديات وفرص على الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها الاقتصاد المصري. فقد شهد الأسبوع الماضي زخمًا واسعًا في القطاعات الاستثمارية واللوجستية والطاقة، فضلًا عن تطورات بارزة في السياحة والبنوك والشركات، مما تعكس ديناميكية المشهد الاقتصادي المصري واستمرار جهوده في تحقيق الاستقرار وجذب رؤوس الأموال.

وفي الوقت الذي تستعد فيه مصر لاستقبال بعثة صندوق النقد الدولي لبدء المراجعة الخامسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من الصندوق، كما نسلط الضوء على أهم الاتفاقيات الاستثمارية المُوقعة، والتحركات في الأسواق المالية، والآفاق المستقبلية للنمو، كما تستعرض التحولات في بيئة التجارة العالمية تحت ضغط السياسات الحمائية المتصاعدة، وقرار «أوبك+» الأخير برفع الإنتاج النفطي، وما يحمله من أبعاد جيوسياسية واقتصادية.

كما نستعرض بالتحليل أثر الرسوم الجُمركية الجديدة على التجارة الدولية، واستراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر من خلال تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى مصادر مستدامة للطاقة، ونواصل رصد أهم الاتجاهات الاقتصادية من منظور تحليلي شامل، مما يعكس التداخل المتزايد بين التطورات المحلية والعالمية، ويقدم رؤية معمقة لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

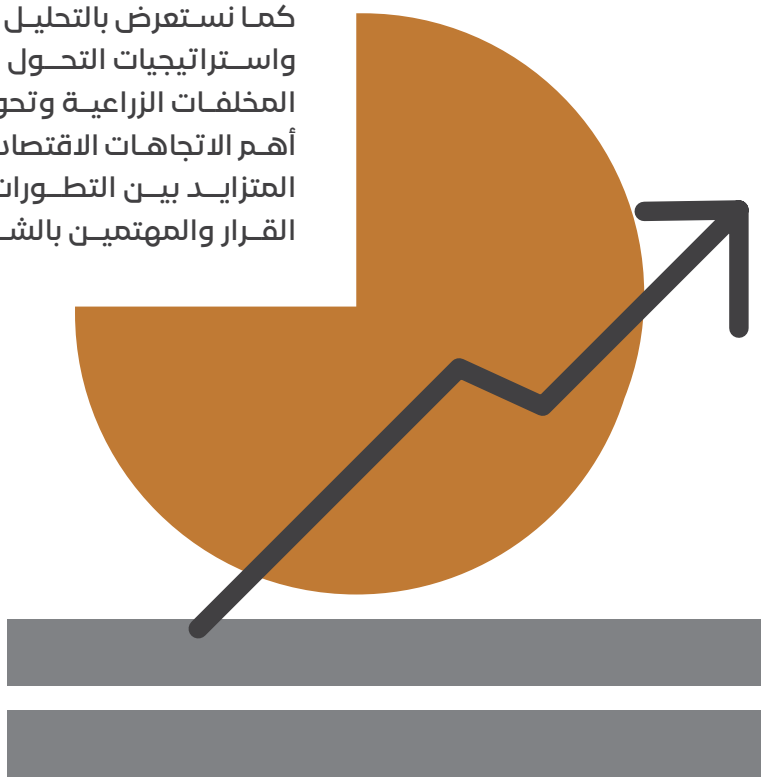

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع المنتهي في 9 مايو 2025 نشاطًا اقتصاديًا ملحوظًا على الصعيدين المحلي والإقليمي في مصر والمنطقة، بالإضافة إلى تطورات مهمة في قطاعات الطاقة والشركات والسياحة والبنية التحتية والاستثمارات الأجنبية والقطاع المصرفي والعلاقات الاقتصادية.

فعلى الصعيد المحلي، أعلنت الحكومة المصرية ومجموعة موانئ أبوظبي عن توقيع اتفاقية لتطوير وتشغيل منطقة لوجستية وصناعية في منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة 50 عامًا قابلة للتجديد، بهدف إنشاء منطقة متكاملة على مساحة 20 كيلومتر مربع، ومن المتوقع بدء أعمال التشييد للمرحلة الأولى خلال العام الجاري. كما كشفت بيانات حديثة عن قفزة كبيرة في الأصول الأجنبية لدى البنوك المصرية بنسبة 48% خلال شهر مارس الماضي، مما يعكس تحسن الثقة في الاقتصاد المصري.

بدء إجراء المراجعة الخامسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، وسط توقعات بمناقشة آخر التطورات الاقتصادية والمالية. وعلى صعيد التوقعات الاقتصادية، توقعت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» تحسنًا تدريجيًا في مؤشرات الاقتصاد المصري حتى عامي 2027 و2028، بينما أشادت مجلة «فوربس إفريقيا» بالمسار التصاعدي للنمو في الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى ذلك، كشفت مصادر عن زيادة متوقعة بقيمة 2.4 مليار جنيه في الحصيلة الضريبية نتيجة لتعديلات جديدة في قانون «الضريبة المضافة».

وعلى صعيد الاستثمارات الأجنبية، تواصل شركة «أكوا باور» السعودية تعزيز تواجدها في مصر، حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر نحو 8.5 مليار دولار، وتتطلع الشركة لإقامة مشروع لتحلية المياه. وفي قطاع الطاقة، رفعت مصر حصة شركة «إكسون موبيل» في منطقتي امتياز بالبحر المتوسط إلى 40% ضمن بنود جديدة لاتفاقية التنمية. كما اتفقت الحكومة المصرية

مع شركة «إيني» الإيطالية على زيادة سعر شراء إنتاجها الجديد من الغاز الطبيعي من مناطق الامتياز البرية بنسبة 60%. وعلى صعيد آخر، وافقت الحكومة المصرية على إسناد حقوق التنقيب عن الغاز والنفط في منطقة امتياز «ويست ستار» البحرية لشركة «شيفرون» الأميركية. وعلى صعيد دولي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نيته فرض عقوبات ثانوية على الدول والشركات التي تشتري النفط الإيراني، مما يزيد من الضغوط على طهران.

أما في القطاع المصرفي، فقد وصل صافي الأصول الأجنبية بالقطاع المصرفي المصري إلى أعلى مستوياته منذ 44 شهرًا، مسجلًا 15 مليار دولار في مارس 2025. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، تتطلع مصر والمغرب إلى تحقيق التكامل التجاري وتعميق التعاون في القطاع اللوجستي، وتسعى مصر لاستئناف استيراد النفط العراقي بواقع 12 مليون برميل سنويًا بداية من الربع الثالث من العام الجاري. كما تستهدف مصر تحقيق قفزة في حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 50% عبر عدة إجراءات.

وعلى الصعيد الإقليمي، هناك ترقب لزيارة ترامب للمنطقة خلال الفترة من 13 إلى 16 مايو 2025، في أول زيارة له للشرق الأوسط منذ توليه؛ والتي تتزامن مع الإعلان عن عدد من الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة؛ فقد أعلنت شركة «G42» الإماراتية عن خططها لاستثمارات مليارية في أميركا، كما وافقت الولايات المتحدة على صفقة صواريخ للسعودية بقيمة 3.5 مليار دولار، وعلى صعيد عدد من دول المنطقة؛ تجري العراق مفاوضات إيجابية مع بعثة صندوق النقد الدولي لإدارة الدين العام، وفي تركيا، قاد قطاع صناعة السيارات صادرات البلاد إلى مستوى قياسي جديد في أبريل 2025، محققًا 3.1 مليارات دولار.

دوليا؛ اتفقت الولايات المتحدة والصين، على تعليق معظم الرسوم الجمركية المفروضة على سلع بعضهما بعضا بشكل مؤقت، في خطوة تعكس تحسنًا كبيرًا في العلاقات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، وينص الاتفاق التجاري على خفض الرسوم الجمركية «المتبادلة» بين البلدين من 125% إلى 10%. مع ذلك، ستبقى الرسوم الأميركية بنسبة

20% المفروضة على الواردات الصينية المتعلقة بمادة الفنتانيل سارية، وهو ما يعني أن إجمالي الرسوم على الصين سيستقر عند 30%.

كما شهدت الساحة الدولية تصعيدًا في الضغوط على روسيا، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة تستهدف قطاعي الطاقة والمصارف الروسيين لإجبار موسكو على تسوية الصراع في أوكرانيا، وذلك بالتزامن مع تقييم صيني لعرض أمريكي بشأن محادثات الرسوم الجمركية. وفي سياق متصل، اتهم تقرير أمريكي صادر عن مكتب الممثل التجاري الصين بالإضرار بصناعة بناء السفن الأمريكية، مما استدعى اتخاذ إجراءات محددة، كما أصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي تقريره الخاص رقم 301 لعام 2025 بشأن حماية الملكية الفكرية وإنفاذها.

أما على صعيد الطاقة، فقد اتفق تحالف «أوبك+» على زيادة إنتاج النفط بمقدار 411 ألف برميل يوميًا بدءًا من شهر يونيو المقبل، في خطوة تهدف إلى استئناف الإنتاج المتوقف ولكنها قد تضغط على أسعار الخام.

مقالات تحليلية

زيادة إنتاج «أوبك +» بين الترامبية النفطية واستراتيجيات العرض والطلب التقليدية

بسنت جمال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في قلب ديناميكيات أسواق الطاقة العالمية، يبرز تحالف «أوبك بلس»(OPEC+) كقوة مؤثرة لا يُستهان بها، هذا التحالف، الذي تأسس عام 2016 يضم منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعشر دول منتجة أخرى للنفط في مقدمتها روسيا، يهدف بشكل محوري إلى تنسيق سياسات إنتاج النفط بين أعضائه سعيًا لتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية ودعم مستويات الأسعار، وتُعد اجتماعات هذا التحالف أحداثًا مِحورية تُؤثر بشكل كبير على أسواق النفط، حيث يسعى الأعضاء من خلالها إلى تحديد سياسات إنتاج نفطية متوافقة مع مصالحهم وتوجهات الاقتصاد العالمي، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توازن العرض والطلب.

وفي هذا السياق، اجتمعت الدول الثماني الأعضاء في «أوبك بلس» - السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعُمان - في الثالث من مايو 2025 لمراجعة أوضاع أسواق النفط العالمية، وقد أسفر الاجتماع عن اتفاق على زيادة إنتاج النفط خلال شهر يونيو القادم بمقدار 411 ألف برميل يوميًا، وذلك وفقًا لبيان رسمي صادر عن التحالف، فما هي تأثيرات ذلك القرار؟، وما هي التداعيات المحتملة التي قد تنجم عنه على المديين القريب والبعيد؟

قرار أوبك بلس بزيادة الانتاج

أصدر تحالف «أوبك بلس» بيانًا يوضح فيه الخلفية التي استند إليها قرار زيادة إنتاج النفط بمقدار 411 ألف برميل يوميًا، وذكر البيان أن هذا الإجراء اتُخذ في ضوء الأسس الإيجابية الراهنة للسوق، والتي تتجلى في انخفاض المخزونات البترولية، كما استند القرار إلى ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الخامس من ديسمبر 2024 بشأن إعادة الإنتاج النفطي المخفض طوعًا، والبالغ 2.2 مليون برميل يوميًا، إلى السوق بشكل تدريجي ومرن، وأكد البيان على إمكانية التوقف المؤقت عن هذه الزيادات التدريجية أو عكسها بناءً على تطورات ظروف السوق، بما يُمكّن الدول الأعضاء من مواصلة دعم استقرار سوق النفط.

ومن المقرر أن تعقد دول تحالف «أوبك بلس» اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام بالحصص الإنتاجية، وتنفيذ خطط التعويض عن أي تجاوزات سابقة في الإنتاج، ومن المزمع أن يتم عقد الاجتماع القادم في الأول من يونيو 2025 لتحديد مستويات الإنتاج الخاصة بشهر يوليو 2025.

والجدير بالذكر أن تحالف «أوبك+» وافق في الثالث من أبريل 2025 على زيادة إمدادات النفط في مايو 2025 بمقدار 411 ألف برميل يوميًا أيضًا( )، وتتراوح نسب الزيادة في إنتاج النفط المطلوب لدول تحالف «أوبك+» بين شهري مايو ويونيو 2025 بين حوالي 0.86% (روسيا) و 2.55% (الإمارات العربية المتحدة). وتبرز الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأكبر دولتين من حيث نسبة

الزيادة، حيث بلغت نسب الزيادة لديهما 2.55% و1.82% على التوالي. في المقابل، سجلت روسيا وسلطنة عُمان والعراق أقل نسب زيادة، حيث لم تتجاوز 0.91%. وتشير هذه النسب المتقاربة إلى وجود توجه حذر ومُنَسق من قبل التحالف في زيادة الإنتاج، بهدف الحفاظ على استقرار السوق وتجنب أي تخمة مفاجئة في المعروض، ويُبين الجدول التالي توزيع حصص الإنتاج المخصصة لكل دولة من دول التحالف خلال شهري مايو ويونيو:

الجدول -1 مقارنة الإنتاج المطلوب لشهر يونيو 2025 بنظيره في شهر مايو (ألف برميل يوميًا)

الدولة	إنتاج النفط المطلوب في يونيو (ألف برميل يوميًا)	إنتاج النفط المطلوب في مايو (ألف برميل يوميًا)
الجزائر	928	919
العراق	4086	4049
الكويت	2466	2443
السعودية	9367	9200
الإمارات	3092	3015
كازاخستان	1500	1486
سلطنة عُمان	775	768
روسيا	9161	9083

Source- OPEC.

وتأتي تلك الزيادات عقب تخفيضات الإنتاج التي أقرتها الدول الأعضاء في التحالف منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020، حيث أقرت في أبريل من نفس العام خفض غير مسبوق في الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميًا استجابة لانخفاض الطلب( )، ليتم تخفيف وتيرة خفض الإنتاج عقب ذلك وعلى مدار العام حتى ديسمبر 2020 لتصل إلى 7.2 مليون برميل يوميًا، لتبدأ الدول الأعضاء في التحالف عقب ذلك، إبطاء وتيرة خفض الإنتاج تدريجيًا حتى ديسمبر 2024 حين قررت الدول الأعضاء تمديد خفض الإنتاج الطوعي، الذي تم الإعلان عنه في نوفمبر 2023، والبالغ 2.2 مليون برميل يوميًا ، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط.

دوافع زيادة إنتاج أوبك بلس

يسعى تحالف «أوبك بلس» من خلال قرار زيادة الإنتاج إلى تحقيق توازن دقيق بين هدفين رئيسيين: الأول هو الحيلولة دون حدوث زيادات مفرطة في أسعار النفط، لما قد يترتب على ذلك من تسريع لمعدلات التضخم وإعاقة للتعافي الاقتصادي العالمي. أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب انهيار الأسعار، لما له من تأثيرات سلبية على اقتصادات الدول المنتجة للنفط. وفيما يلي تحليل مفصل للسياق العالمي الذي صاحب قرار رفع الإنتاج:

1. التفاؤل الحذر بشأن الطلب على النفط:

توقعت منظمة «أوبك» في أحدث تقاريرها الشهرية الصادرة في أبريل 2025 ارتفاع الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 105.05 مليون برميل يوميًا في عام 2025، ثم إلى 106.33 مليون برميل

يوميًا في عام 2026، مقارنة بـ 103.75 مليون برميل يوميًا في عام 2024. وقد استندت هذه التوقعات إلى الارتفاع الملحوظ في الطلب خلال الربع الثاني من عام 2025، كما يُبين الجدول أدناه:

الجدول -2 توقعات «أوبك» بشأن الطلب على النفط

العام	2024	Q1 2025	Q2 2025	Q3 *2025	Q4 *2025	*2025	*2026
الطلب على النفط (مليون برميل يوميًا)	103.75	104.16	104.25	105.35	106.41	105.05	106.33

Source- OPEC Monthly Oil Market Report, April 2025. (* estimated)

يُلاحظ من الجدول (2) أن وتيرة ارتفاع الطلب على النفط تتباطأ على أساس سنوي؛ إذ تتوقع المنظمة ارتفاع الطلب على النفط بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا في عام 2025، و1.28 مليون برميل يوميًا في عام 2026، كما إنها تتباطأ على أساس ربع سنوي؛ حيث تتوقع المنظمة ارتفاع الطلب على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا خلال الربع الثالث من 2025، وبمقدار 1.06 مليون برميل يوميًا خلال الربع الرابع من عام 2025.

2. الترامبية النفطية:

تتجه السياسات الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب نحو خفض أسعار النفط، عبر سياسات ترامب الرامية إلى توسيع عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وزيادة الإنتاج المحلي، بهدف تخفيض تكاليف الطاقة على المستهلكين الأمريكيين. كما مارس الرئيس

الأمريكي ضغوطًا علنية على «أوبك بلس» لخفض أسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج، حيث طالب تحالف «أوبك بلس» في خطاب ألقاه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس يناير 2025 بخفض أسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار النفط يدعم روسيا في حربها ضد أوكرانيا نظرًا لاعتماد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الحرب.

وتتزامن قرار رفع إنتاج النفط من قبل «أوبك بلس» مع الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» للسعودية والإمارات وقطر خلال الفترة 13 16- مايو 2025، مما قد يفسره البعض سعى دول «أوبك بلس»، وخاصة السعودية والإمارات، إلى مراعاة المصالح الأمريكية قبل الزيارة عبر تحقيق توازن دقيق بين الضغوط الأمريكية لخفض الأسعار والحفاظ على استقرار السوق النفطية واقتصاداتها الوطنية.

3. العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني:

هدد الرئيس « ترامب» في الأول من مايو 2025 بفرض عقوبات على الدول التي تستورد النفط الإيراني، حيث كتب في منشور عبر حسابه على منصة «تروث» للتواصل الاجتماعي «يجب وقف جميع مشتريات النفط الإيراني، أو المنتجات البتروكيماوية، ولن تتمكن أي دولة أو كيان يشتري المنتجات الإيرانية من التعامل تجاريًا مع الولايات المتحدة». وجاء هذا التحذير بعد تأجيل المحادثات المقررة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ومن شأن تطبيق التهديد الأمريكي أن يقيد وصول النفط الإيراني إلى الأسواق، حيث ارتفعت صادرات النفط الإيراني إلى 1.4 مليون

برميل يوميًا في عام 2023، مقارنة بأدنى مستوياتها المُسجلة عام 2020 عند 0.4 مليون برميل يوميًا، وقد استحوذت الصين على 90% من صادرات النفط الخام الإيراني عام 2023، ارتفاعًا من 25% في عام 2017، أي قبل فرض العقوبات الأمريكية، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

4. عدم امتثال العراق وكازاخستان لقرارات أوبك بلس السابقة:

يسعى «أوبك بلس» لوضع حد للدول التي لم تمتثل سابقًا لقرارات خفض الإنتاج لضمان عدم إغراق الأسواق بكمية كبيرة من النفط، حيث أفرطت بعض الدول في إنتاج النفط الخام بما يتجاوز حصصها، مما عقد من جهود التحالف الهادفة للتحكم في كمية المعروض في الأسواق العالمية، حيث أنتجت كازاخستان حوالي 400 ألف برميل يوميًا فوق السقف المُحدد من قبل «أوبك بلس» في مارس 2025، كما تجاوز العراق السقف بمقدار 440 ألف برميل يوميًا.

ويتسق هذا مع السياسات العقابية التي تتبناها السعودية في مواجهة دول «أوبك بلس» حال عدم التزامها بخفض الإنتاج، فعلى سبيل المثال، أعلنت الرياض عام 2020 زيادة إنتاجها بشكل كبير إلى 12.3 مليون برميل يوميًا بعدما رفضت روسيا التعاون مع باقي الدول الأعضاء في خفض الإنتاج، لتتصاعد وتيرة حرب أسعار النفط بين كلٍ من السعودية وروسيا مما فاقم من الاضطرابات التي شهدتها أسواق النفط حينذاك إثر انتشار جائحة كورونا.

انعكاسات قصيرة وطويلة الأجل

ترتب على قرار «أوبك بلس» العديد من التداعيات الفورية نظرًا لمحورية قرارات التحالف بالنسبة لأسواق النفط، وهو ما يُمكن توضيحه على النحو الآتي:

1. تذبذب أسعار النفط:

سجلت أسعار النفط تراجعًا فوريًا خلال يوم الخامس من مايو 2025 (أولى جلسات التداول عقب اتخاذ قرار زيادة الإنتاج)، حيث أغلقت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو على انخفاض بنسبة 1.7% أو 1.06 دولار إلى 60.23 دولار للبرميل، وتراجعت عقود الخام الأمريكي تسليم يونيو بنسبة 2% أو 1.16 دولار إلى 57.13 دولار للبرميل(. ومع ذلك، بدأت أسعار النفط في تصحيح مسارها عقب ذلك حيث سجلت ارتفاعًا خلال جلستي السادس والسابع من مايو لتصل العقود الآجلة لخام برنت إلى 62.53 دولار للبرميل، والعقود الآجلة للخام الأمريكي إلى 59.61 دولار للبرميل، كما يتبين من الشكل الآتي:

الشكل -1 أسعار خام برنت والخام الأمريكي (دولار للبرميل)

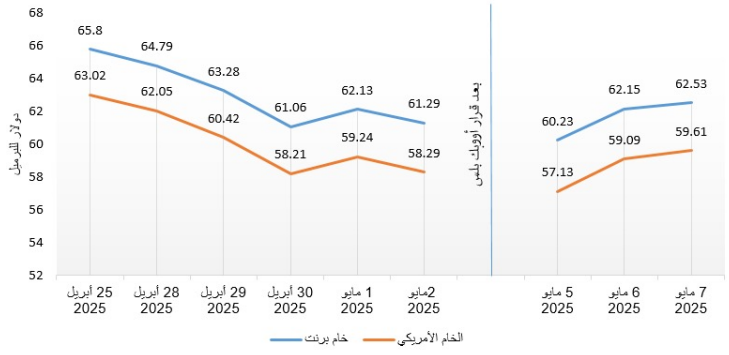

Source- Market Watch.

2. خفض توقعات أسعار النفط:

خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لأسعار النفط خلال عامي 2025 و2026 بضغط من تداعيات الرسوم الجمركية، وتوقعات حدوث فائض في المعروض العالمي بسبب زيادة إنتاج «أوبك بلس»، حيث تتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت حوالي 66 دولارًا للبرميل في عام 2025، ونحو 59 دولارًا للبرميل في عام 2026، وكلاهما أقل من متوسط عام 2024 البالغ 81 دولارًا للبرميل. كما خفض بنك «جولدمان ساكس» توقعاته لأسعار النفط خلال العامين الجاري والمقبل، حيث توقع بلوغ متوسط سعر خام برنت 60 دولارًا للبرميل حتى نهاية عام 2025، و56 دولارًا للبرميل في عام 2026( ). إلى جانب ذلك، خفض بنك «باركيلز» توقعاته أيضًا لسعر خام برنت إلى 66 دولار للبرميل خلال عام 2025، و60 دولار للبرميل خلال عام 2026، كما يُبين الجدول الآتي:

الجدول -3 توقعات سعر خام برنت خلال عامي 2025 و2026

اسم المؤسسة	توقعات عام 2025	توقعات عام 2026
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	66	59
جولدمان ساكس	60	56
باركيلز	66	60

3. استقرار معدلات التضخم:

يُعد النفط عنصرًا هامًا في تكلفة الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية، مما يعني أن تغير أسعار النفط ينتقل بسهولة عبر سلاسل التوريد ليؤثر على كلٍ من المنتج والمستهلك النهائي، ولهذا فمن شأن انخفاض أسعار النفط بشكل تدريجي من خلال زيادة الإنتاج المُدارة أن يؤدي إلى تخفيف الضغوط التضخمية المفروضة على جميع دول العالم منذ عام 2022، ودعم القوة الشرائية للمستهلكين من خلال منع ارتفاع تكاليف الطاقة، وكذلك تمكين البنوك المركزية من خفض معدل الفائدة دون القلق بشأن التضخم.

تحديات ماثلة: ما هي العوامل المؤثرة على قرارات «أوبك بلس» المستقبلية؟

يحاول تحالف «أوبك بلس» التنسيق بين سياساتها الإنتاجية ومصالح الدول الأعضاء، وبين التحديات التي قد تعترض طريقها في المستقبل القريب والبعيد، والتي يُمكن تقسيمها على النحو الآتي:

1. تحديات في الأجل القصير:

تأتي السياسات الأمريكية تجاه أسواق الطاقة في ظل ولاية «ترامب» الثانية على قائمة التحديات التي تواجه تحالف «أوبك بلس» في الأجل القصير، لاسيَّما في ظل مساعي الرئيس الأمريكي لرفع الإنتاج وخفض الأسعار من أجل الضغط على

المـوارد الماليـة للاقتصـاد الروسـي مـن ناحيـة، وتحفيـز الفيدرالـي الأمريكـي علـى خفـض الفائـدة مـن ناحيـة أخـرى، ومـن غيـر المتوقـع أن يكـف «ترامـب» عـن مطالبـة الـدول المُنتجـة الرئيسـية بخفـض الإنتـاج حتـى يحصـل علـى مسـعاه.

2. تحديات في الأجل الطويل:

ترتكـز العوائـق طويلـة الأجـل فـي تحـول أسـواق الطاقـة العالميـة نحـو الطاقـة المتجـددة ممـا يضـع «أوبـك بلـس» أمـام تحديـات جديـدة تتعلـق بكيفيـة تكييـف سياسـات الإنتـاج لضمـان اسـتقرار الأسـعار علـى المـدى الطويـل مـع الأخـذ فـي الاعتبـار التغيـرات التـي قـد تطـرأ علـى اتجاهـات الطلـب علـى النفـط فـي ضـوء تزايـد الوعـي البيئـي والتحـول الكبيـر نحـو تطويـر تقنيـات الطاقـة المتجـددة، وزيـادة إنتـاج السـيارات الكهربائيـة، ووضـع أهـداف مُناخيـة تتعلـق بخفـض الانبعاثـات الكربونيـة .

كمـا تواجـه الـدول الرئيسـية المُنتجـة للنفـط تحديًـا فـي هـذا الشـأن يتعلـق بمسـاعيها للاسـتحواذ علـى حصـة مُناسـبة واحتلالهـا مكانـة هامـة فـي أسـواق الطاقـة المتجـددة ممـا يعنـي أنهـا تسـعى للتـوازن بيـن احتياجهـا الحالـي للإيـرادات النفطيـة وعـدم رغبتهـا فـي خسـارة مكانتهـا فـي سـوق النفـط، وضـرورة إعـادة تموضعهـا فـي عمليـة تحـول الطاقـة العالميـة.

ومـن الممكـن أن تسـتفيد مصـر مـن عمليـة تحـول الطاقـة العالميـة فـي المسـتقبل كونهـا تسـعى لزيـادة نسـبة الطاقـة المتجـددة فـي مزيـج الطاقـة لديهـا إلـى 42% بحلـول عـام 2030، مـن خلال ضـخ

المزيـد مـن الاسـتثمارات فـي قطـاع الطاقـة المتجـددة، وإنشـاء العديـد مـن المشـروعات فـي الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح.

إلـى جانـب ذلـك سيسـاهم التحـول بعيـدًا عـن الوقـود الأحفـوري نحـو مصـادر الطاقـة المتجـددة فـي خفـض فاتـورة واردات الطاقـة المصريـة، وخلـق المزيـد مـن فـرص العمـل فـي قطـاع الطاقـة المتجـددة، وتحسـين رفاهيـة الإنسـان بسـبب زيـادة إمكانيـة الوصـول إلـى الكهربـاء، وتحسـين الصحـة العامـة مـن خلال مواجهـة تلـوث الهـواء وإدارة النفايـات بشـكل أفضـل.

اسـتخلاصًا لمـا سـبق، يُظهـر نهج «أوبـك بلس» الحالـي توازنًا اسـتراتيجيًا بيـن الأهـداف المختلفـة المتمثلـة فـي مراعـاة المصالـح المشـتركة مـع الولايـات المتحـدة، وتجنـب حـدوث انهيـار فـي الأسـعار، والتكيـف مـع عمليـة تحـول الطاقـة، مـع الحفـاظ علـى حصـة سـوقية مُناسـبة فـي أسـواق الطاقـة، ممـا يعنـي أن قـرار زيـادة الإنتـاج جـاء اسـتجابة للعديـد مـن الاعتبـارات الجيوسياسـية التـي تتجـاوز اقتصاديـات العـرض والطلـب التقليديـة.

تقرير آفاق التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية في 2025
رياح مُعاكسة وتحديات مستقبلية

أحمد حجازي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في عالم يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة وتصاعدًا في الحمائية التجارية، تقف التجارة العالمية على مفترق طرق، فبعد سنوات من التكامل والنمو، يواجه النظام التجاري الدولي تحديات أبرزها الموجة الجديدة من التعريفات الجمركية التي تفرضها بعض الاقتصادات الكبرى. هذه التعريفات، التي تهدف في ظاهرها إلى حماية الصناعات المحلية وتعزيز الأمن الاقتصادي، تحمل في طياتها مخاطر جمة على تدفقات التجارة والاستثمارات العالمية، وتنذر بعالم أقل انفتاحًا وأكثر تفتيتًا.

يأتي تقرير آفاق التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025 في هذا السياق ، ليرصد هذه التطورات ويقدم تحليلاً معمقًا لآفاق التجارة في ظل هذه «الرياح المُعاكسة»، ويسعى التقرير إلى فهم كيف ستعيد هذه التعريفات الجمركية الجديدة، وما يصاحبها من حالة عدم يقين في السياسات التجارية، تشكيل خريطة التجارة العالمية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والرفاهية في مختلف أنحاء العالم.

مكاسب التجارة السلعية والخدمية

شهدت التجارة العالمية في السلع والخدمات نموًا ملحوظًا خلال عام 2024، على الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي أثرت على سلاسل التوريد العالمية. فقد بلغت قيمة صادرات السلع عالميًا 24.43 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، مسجلة زيادة قدرها 2% مقارنة بعام 2023.

وقد تصدرت الصين قائمة أكبر المصدرين بقيمة 3.58 تريليون دولار، بينما كانت الولايات المتحدة أكبر المستوردين بقيمة 3.36 تريليون دولار. وجاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية كأكبر مصدر بقيمة 2.80 تريليون دولار وثاني أكبر مستورد بقيمة 2.63 تريليون دولار.

وعلى صعيد تجارة الخدمات، ارتفعت الصادرات العالمية بنسبة 9% لتصل إلى 8.69 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2024. وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدر للخدمات بقيمة 1.08 تريليون دولار وأكبر مستورد لها بقيمة 787 مليار دولار في العام نفسه. ومع ذلك، عند اعتبار الاتحاد الأوروبي كيانًا موحدًا، فقد تفوق في إجمالي حجم التجارة مع العالم الخارجي، حيث بلغت صادراته 1.64 تريليون دولار أمريكي وارداته 1.44 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2024.

توقعات نمو التجارة السلعية

في مستهل عام 2025، كانت التوقعات تشير إلى استمرار الزخم الإيجابي لنمو التجارة العالمية، مدعومة بتحسن المؤشرات الاقتصادية، حيث توقع خبراء منظمة التجارة العالمية نموًا متصاعدًا لتجارة السلع والخدمات التجارية خلال العام. إلا أن سلسلة الإجراءات الجمركية الجديدة التي تم الإعلان عنها من قبل الحكومة الأمريكية الجديدة، دفعت منظمة التجارة العالمية إلى مراجعة هذه التقديرات بشكل جذري. ونتيجة لذلك، توقعت المنظمة تراجعًا في تجارة السلع عالميًا بنسبة 0.2% في عام 2025، بعد أن سجلت نموًا قدره 2.9% خلال عام 2024، على أن تعود للارتفاع مرة أخرى إلى 2.5% خلال عام 2026.

وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يتوقع التقرير انخفاضًا في النمو من 2.8% إلى 2.2% في عام 2025، نتيجة للضغوط الناتجة عن الإجراءات التجارية الجديدة، مع توقع تسجيل نمو قدره 2.4% فقط في عام 2026، أي أقل من المعدلات المتوقعة في السيناريو الأساسي.

وفي سياق التحولات في التجارة العالمية الناتجة عن تصاعد الرسوم الجمركية وحالة عدم اليقين، من المتوقع أن تستفيد الدول الأقل نموًا (LDCs) بسبب تشابه صادراتها مع الصين في قطاعات مثل المنسوجات، حيث يُتوقع أن تنمو صادراتها بنسبة 4.8% في عام 2025 وفقًا للسيناريو المعدل، مقارنة بـ 3.5% في السيناريو الأساسي.

توقعات نمو تجارة الخدمات عالميًا

شكلت تجارة الخدمات في عام 2024 نحو 26.4% من إجمالي التجارة العالمية، وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام 2005. ويعزى هذا الصعود إلى تزايد الطلب على الخدمات والتقدم المتسارع في مجال الرقمنة، الأمر الذي عزز من مساهمة الخدمات في حركة التجارة الدولية. فقد بلغ إجمالي قيمة تجارة الخدمات 8.69 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2024، محققًا نموًا بنسبة 9%، وهي نفس وتيرة النمو التي سجلت في عام 2023، وذلك بالمقارنة مع النمو الضعيف في تجارة السلع الذي لم يتجاوز 2% خلال العام نفسه.

ووفقًا للتوقعات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، كان من المتوقع أن تشهد تجارة الخدمات التجارية عالميًا نموًا بنسبة 5.1%

فـي عـام 2025، و4.8% فـي عـام 2026، وذلـك بعـد الأداء القـوي الـذي سـجلته فـي عامـي 2023 و2024 بنمـو قـدره 6.8% فـي كل منهمـا. إلا أن التوقعـات المعدلـة تشـير إلـى تباطـؤ هـذا النمـو، حيـث مـن المتوقـع أن يرتفـع حجـم تجـارة الخدمـات التجاريـة بنسـبة 4.0% فقـط فـي عـام 2025، مـع زيـادة طفيفـة لتصـل إلـى 4.1% خلال عـام 2026، وهـو مـا يمثـل انخفاضًـا بنحـو 1.1 و0.7% علـى التوالـي عـن التوقعـات الأوليـة.

وعلـى الرغـم مـن أن الرسـوم الجمركيـة المرتفعـة تسـتهدف السـلع بشـكل مباشـر، فـإن تأثيراتهـا تمتـد لتشـمل تجـارة الخدمـات. فالزيـادة فـي الرسـوم سـتؤثر سـلبًا علـى حجـم تـداول السـلع، الـذي مـن المتوقـع أن ينكمـش بنسـبة 0.2% فـي عـام 2025، ممـا سـيؤدي بـدوره إلـى تراجـع الطلـب علـى خدمـات الشـحن والنقل واللوجسـتيات فـي الموانـئ والمطـارات، التـي تمثـل الجـزء الأكبـر مـن قطـاع النقـل. وتشـير التوقعـات المعدلـة إلـى أن نمـو قطـاع النقـل فـي عـام 2025 سـيكون محـدودًا عنـد 0.5% فقـط مـن حيـث الحجـم، مقارنـة بزيـادة متوقعـة قدرهـا 2.9% فـي التوقـع الأساسـي. كمـا يُتوقـع أن يظـل النمـو فـي هـذا القطـاع محـدودًا عنـد 1.7% خلال عـام 2026.

سيناريوهات تصاعد التوتر التجاري العالمي

اسـتعرض التقريـر مجموعة مـن السـيناريوهات المسـتقبلية المحتملة لتأثيـر السياسـات التجاريـة المسـتجدة وتفاقـم حالـة عـدم اليقين على نمـو الاقتصـاد الدولـي عمومًـا والتجـارة الدوليـة على وجـه الخصوص. وفـي هـذا الإطـار، تنـاول التقريـر السـيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: سيناريو الغموض التجاري: لا يفترض هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة برفع الرسوم الجمركية، ولكنه يوضح التأثير السلبي لانتشار حالة عدم اليقين على نمو التجارة. ويشير التقرير إلى أن زيادة حالة عدم اليقين بشأن رفع الرسوم الجمركية الأمريكية بنحو 25% ستؤدي إلى تأثيرات فعلية مماثلة لرفع الرسوم الجمركية بنسبة 2.4%، وذلك على الرغم من عدم تطبيق الرسوم البالغة 25% بشكل فعلي. ويتضمن هذا السيناريو توقعًا بتراجع نمو الاقتصاد الدولي بنسبة 0.25%، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو التجارة الدولية بنسبة 0.5% خلال عام 2025.

السيناريو الثاني: سيناريو التصعيد المحدود: يحلل هذا السيناريو التأثيرات الاقتصادية للسياسات التجارية المعلنة منذ بداية يناير 2025 وحتى 14 أبريل 2025. وتشمل هذه السياسات فرض تعريفة جمركية بنسبة 25% على الواردات من المكسيك وكندا، وزيادة الرسوم الجمركية الأمريكية بمقدار 10% على الواردات من غالبية الشركاء التجاريين (باستثناء منتجات مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر وبعض المعدات الإلكترونية التي تخضع بالفعل لرسوم أعلى)، بالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية على جميع الواردات من الصين بنسبة 145% (باستثناء أجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية)، وزيادة الرسوم الجمركية الصينية على جميع الواردات من الولايات المتحدة بنسبة 125%، وزيادة الرسوم الجمركية الكندية على واردات محددة من الولايات المتحدة. ويعد هذا السيناريو الأقرب للواقع العالمي حتى 14 أبريل 2025، ويتوقع زيادة في تراجع معدلات نمو الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، حيث من المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصاد الدولي بنسبة 0.61%، وأن يتراجع نمو التجارة الدولية بنسبة 2.9% خلال عام 2025.

السيناريو الثالث: سيناريو التصعيد الكامل: يطابق هذا السيناريو الثاني، ولكنه يفترض التطبيق الكامل لمعدلات الرسوم الجمركية المتبادلة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة في البداية لجميع الشركاء التجاريين دون الاستثناءات التي تم تحديدها لبعض السلع. ويتضمن هذا السيناريو توقعًا بتراجع نمو الاقتصاد الدولي بنسبة 0.65%، بالإضافة إلى انخفاض نمو التجارة الدولية إلى 3.5% خلال عام 2025.

السيناريو الرابع: سيناريو انتشار الغموض العالمي: يستكمل هذا السيناريو الثالث، ولكنه يضيف عامل انتشار أوسع لحالة عدم اليقين، حيث تمتد حالة الغموض في السياسة التجارية لتشمل ما هو أبعد من الولايات المتحدة وتؤثر على التجارة الثنائية في السلع بين جميع الاقتصادات. ويعد هذا السيناريو الأكثر تشاؤمًا، حيث يتوقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 1.12%، وأن ينخفض نمو التجارة الدولية بنسبة 4.3% خلال عام 2025، مع توقع أن تكون آسيا وأوروبا الأكثر تضررًا بين جميع السيناريوهات.

جدول 3: التغير المتوقع في معدل نمو التجارة والناتج المحلى الإجمالي العالمي لمختلف المناطق

التجارة	السيناريو الأول (٪)	السيناريو الثاني (٪)	السيناريو الثالث (٪)	السيناريو الرابع (٪)
التجار ة العالمية	-0.5	-2.9	-3.5	-4.3
أمريكا الشمالية	-3.7	-13.7	-15.3	-14.6
أمريكا الجنوبية والوسطي	-0.5	-0.9	-0.6	-1.2
أوروبا	0.2	-0.3	-0.6	-0.8
رابطة الدول المستقلة	0.1	0.4	0.4	-0.8
إفريقيا	0.1	0.2	.	-0.9
الشرق الأوسط	.	0.1	0.1	-1
آسيا	.	-1.6	-2.2	-3.9
الدول الأقل نموًا	0.1	0.9	-0.4	-0.9
الناتج المحلى الإجمالي	**السيناريو الأول (٪)**	**السيناريو الثاني(٪)**	**السيناريو الثالث (٪)**	**السيناريو الرابع (٪)**
الناتج المحلى الإجمالي العالمي	-0.25	-0.61	-0.65	-1.12
أمريكا الشمالية	-0.69	-1.6	-1.69	-1.73
أمريكا الجنوبية والوسطي	-0.2	-0.23	-0.21	-0.3
أوروبا	-0.09	-0.12	-0.13	-0.76
رابطة الدول المستقلة	-0.01	0.03	0.03	-0.69
إفريقيا	-0.04	0.01	.	-0.51
الشرق الأوسط	-0.07	-0.03	-0.02	-0.64
آسيا	-0.07	-0.33	-0.36	-1.1
الدول الأقل نموًا	-0.09	-0.02	-0.07	-0.74

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية الصادر في أبريل 2025 حول توقعات التجارة الدولية خلال عامي 2026-2025

التأثيرات الاقتصادية على مصر

يقدم تقرير آفاق التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025 رؤية شاملة للتحديات والفرص التي قد تواجه الاقتصاد المصري في ظل التغيرات التجارية الدولية الراهنة. إذ يمتلك الاقتصاد المصري فرصًا واعدة يمكن استغلالها، إذ تصنف مصر من بين أكبر 30 دولة مصدرة للخدمات التجارية بقيمة 27 مليار دولار خلال عام 2024، وهو ما يعد من نقاط القوة للاقتصاد المصري، خاصة في ظل توقعات منظمة التجارة العالمية بنمو صادرات الخدمات التجارية الدولية بنسبة 5.3% في عام 2025، مما يعزز فرص مصر في التوسع داخل هذا القطاع، كما أنه تحسن ترتيب مصر في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2023 الصادر عن البنك الدولي والذي يضم أكثر من 135 دولة، كما جاءت في الترتيب رقم 55 ضمن أفضل الدول التي تمتلك بنية تحتية لوجستية .

علاوة على ذلك، يشكل الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر فرصة لتصبح مركز لوجستي متكامل لخدمة التجارة المتنامية بين آسيا وأوروبا، وذلك من خلال جذب الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية للقناة. وقد أشار التقرير إلى أن صادرات خدمات النقل في الشرق الأوسط حققت ثاني أكبر معدل نمو بعد آسيا بنسبة 13% خلال عام 2024، بما يمثل فرصة م لزيادة صادراتها من خدمات الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، مستفيدة من موقعها الجغرافي عبر قناة السويس، والتي يمر بها حوالي 60% من حجم التجارة بين الصين وأوروبا.

«مـن جهـة أخـرى، قـد يتجـه المسـتثمرون الذيـن اعتمـدوا سـابقًا علـى الصيـن فـي الإنتـاج والتصديـر إلـى البحـث عـن بدائـل أقـل تكلفة لتفـادي الأعبـاء الجمركيـة المتزايـدة. وإذا تمكنـت مصـر مـن توفيـر بيئـة اسـتثمارية جاذبـة، فإنهـا سـتكون مؤهلـة لاسـتقطاب جـزء مـن هـذه الاسـتثمارات، ممـا يعـزز مـن قدراتهـا الإنتاجيـة والتصديريـة فـي القطاعـات ذات الأولويـة. كمـا أن التحـولات الجاريـة فـي هيـكل سلاسـل التوريـد العالميـة تفتـح أمـام مصـر فرصًـا جديـدة لاختـراق أسـواق كانـت خـارج متناولها سـابقًا بسـبب هيمنـة المنتجـات الصينية، وهـو مـا يتطلـب تركيـز الجهـود علـى هـذه الأسـواق والترويـج للمنتـج المصـري كخيـار موثـوق ومنافـس.»

كيف تعمل الحكومة على تحويل المخلفات الزراعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة؟

د. عمر الحسيني
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد المخلفات الزراعية والغذائية في مصر من الموارد الطبيعية الهائلة التي يمكن استغلالها في العديد من الصناعات، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. وتتعدد أشكال هذه المخلفات فمنها مثلاً قش الأرز، وسعف النخيل. وتُنتج مصر سنويًا نحو 65 مليون طن من هذه المخلفات (50 مليون طن مخلفات زراعية و15 مليون طن مخلفات من مصانع الأغذية).

الاستراتيجية الوطنية للمخلفات الزراعية

في عام 2019، أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الزراعية، والتي تهدف إلى تعظيم الاستفادة من هذه المخلفات وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة. تتضمن الاستراتيجية تطوير التشريعات والتنظيمات، مثل قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم 202 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات عام 2015.

تقوم هذه الاستراتيجية على دعم تحويل المخلفات الزراعية إلى عوائد مادية. ومثلاً، حيث أن مشكلة حرق قش الأرز تُعتبر من أبرز التحديات البيئية في مصر، فلذلك للتصدي لهذه المشكلة، قامت وزارة البيئة بتطوير منظومة إدارة قش الأرز، حيث تم دعم المزارعين بالمعدات اللازمة لجمع وتدوير القش. وقد أدت هذه الجهود إلى رفع نسبة جمع القش إلى 90% من إجمالي انتاج القش بمصر، مما ساهم في تقليل التلوث البيئي وتحقيق فوائد اقتصادية.

منتجات اقتصادية مختلفة من المخلفات الزراعية

يعتبر إنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الزراعية واحد من أهم أهداف هذه التعديلات السياسية. إذ تسعى الحكومة المصرية إلى التوسع في إنتاج الطاقة الحيوية من المخلفات الزراعية والحيوانية. الغاز الحيوي هو نوع من الغاز يتم إنتاجه من تحلل المواد العضوية مثل المخلفات الزراعية أو النفايات العضوية في غياب الأوكسجين. يتكون أساسًا من الميثان (CH_4) وثاني أكسيد الكربون (CO_2)، ويُستخدم كمصدر للطاقة المتجددة في توليد الكهرباء أو التدفئة أو حتى كوقود للسيارات.

تم إنشاء أكثر من 1843 وحدة بيوجاز منزلية في 19 محافظة، (تُنتج سنويًا نحو 1.9 مليون متر مكعب من الغاز، بما يعادل 65 ألف أسطوانة بوتاجاز، وتُعالج حوالي 49 ألف طن من المخلفات الحيوانية). تخدم هذه الوحدات المزارع والمنازل الملحقة بها, ولا تتصل بالشبكة الرسمية للأحياء بصورة مباشرة.

تُستخدم المخلفات الزراعية أيضاً في إنتاج السماد العضوي (الكومبوست) والأعلاف غير التقليدية، وتُنتج مصر سنويًا نحو 4.5 مليون طن من السماد العضوي، وتُستخدم هذه المنتجات في تحسين خصوبة التربة وتغذية الحيوانات، مما يسهم في تقليل فجوة الأعلاف.

وعلى نفس الصعيد، تُعتبر صناعة الأخشاب من سعف النخيل من المشاريع الواعدة في استغلال المخلفات الزراعية. ففي يوليو من عام 2023، تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة والهيئة

العربيـة للتصنيـع ومحافظـة الـوادي الجديـد لإنشـاء وحـدة إنتـاج صناعيـة لألـواح الخشـب المضغـوط مـن سـعف النخيـل باسـتخدام تكنولوجيـا ألمانيـة وبتكلفـة مقدارهـا 500 مليـون جنيـه.

فـرص الاسـتثمار فـي تدويـر المخلفـات الزراعيـة وتحويلهـا إلـى طاقـة

تخطـو مصـر خطـوات جـادة نحـو تطويـر قدراتهـا فـي مجـال إدارة المخلفـات مـن خلال اسـتثمارات ضخمـة فـي التكنولوجيـا والبنيـة التحتيـة، وتبنـي البنيـة التحتيـة الذكيـة بهـدف تعزيـز الكفـاءة وتحقيق الاسـتدامة البيئيـة والاقتصاديـة، مركـزة بذلـك علـى مشـروعات تحويـل المخلفـات إلـى طاقـة (Waste-to-Energy - WTE).

تعتمـد الحكومـة المصريـة على مشـروعات WTE ضمن اسـتراتيجيتها الوطنيـة لإدارة المخلفـات، وذلـك كأداة رئيسـية لمعالجـة مـا يصل إلى 4.2 مليـون طـن مـن المخلفـات وتحقيـق إنتـاج كهربائـي يصـل إلـى 300 ميجـاوات وذلـك بحلـول عـام 2025 طبقـاً لتقريـر غرفـة التجـارة الأمريكيـة لعـام 2022.وتُعـد هـذه الأهـداف الطموحـة تجسـيدًا لرؤيـة مصـر فـي ربـط إدارة المخلفـات بأمـن الطاقـة والتحـول إلـى الاقتصـاد الدائـري.

وقـد تـم بالفعـل تنفيـذ مشـروعات رئيسـية ضمـن هـذا التوجـه، مـن أبرزهـا محطتـان تـم إنشـاؤهما بواسـطة الشـركة المصريـة العربيـة البريطانيـة للصناعـات الديناميكيـة (ABD) فـي منطقـة أبـو خريطـة بمحافظـة المنوفيـة، حيـث تمتلـك هاتـان المحطتـان القـدرة علـى معالجـة 2800 طـن مـن المخلفـات الصلبـة يوميًـا لإنتـاج 123

ميجاوات من الكهرباء كل ساعة. كما تم تدشين أول منشأة في محافظة الجيزة لتحويل المخلفات إلى طاقة في منطقة أبو رواش الصناعية، باستثمار قدره 120 مليون دولار، بالشراكة مع محافظة الجيزة ووزارة الإنتاج الحربي وشركتي جرين تك مصر و OAK القابضة.

وفي سياق التعاون الدولي، تقوم المملكة العربية السعودية من خلال شركة FAS Energy تنفيذ مشروعًا استثماريًا بقيمة 500 مليون دولار لإنشاء محطة بطاقة 100 ميجاوات في مدينة العاشر من رمضان. كما يشهد غرب القاهرة مشروعًا آخر بالتعاون بين شركة Besix البلجيكية، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (NUCA)، ما يعكس تزايد ثقة المستثمرين الأجانب في سوق إدارة المخلفات بمصر.

ومن المشروعات البارزة أيضًا، محطة WTE في محافظة البحيرة باستثمارات من شركة GKC بكوريا الجنوبية تقدر بـ 225 مليون دولار، إضافة إلى أول محطة حكومية لتحويل المخلفات إلى طاقة في محافظة الفيوم. وفي تطور أكثر تقدمًا، تم الإعلان عن مشروع لتحويل المخلفات إلى هيدروجين بمنطقة قناة السويس الاقتصادية باستثمارات تصل إلى 3 مليارات دولار، إضافة إلى مشروع مصفاة حيوية (biorefinery) في الفيوم.

العوائد الاقتصادية

تشير تقديرات مؤسسة «Chemonics» الاستشارية، والتي لها فروع عاملة منذ أواخر القرن الماضي في مصر ومنطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أن السوق المصرية لإدارة المخلفات وإعادة التدوير تتجاوز قيمتها السنوية 5 مليارات دولار، في حين تجاوزت متطلبات الاستثمار في هذا القطاع حاجز 6 مليارات دولار بحلول عام 2023. وهو ما يعكس وجود فرصة استثمارية كبيرة يمكن للقطاعين العام والخاص استغلالها لتحقيق أرباح وعوائد اقتصادية عالية، مع الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات.

إن تحويل مسارات النفايات من الدفن أو الحرق العشوائي إلى الاستفادة الاقتصادية عبر التدوير أو التحويل إلى طاقة، يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على تقليل التكاليف البيئية وتحقيق الأمن الاقتصادي والطاقة النظيفة، فضلًا عن خلق فرص عمل جديدة.

يمكن تقديم تحليل اقتصادي علمي ودقيق لجهود الدولة المصرية في الاستفادة من المخلفات الزراعية وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

أولًا: التحليل الكمي للعوائد الاقتصادية من المحاصيل والمخلفات الزراعية

1. الأرز:

بحساب القيمة السوقية منذ عام 2004 وحتى اليوم, يمكن ملاحظة أن العوائد السنوية من تدوير قش الأرز لم تتجاوز 3% من إجمالي عائد محصول الأرز في أي من تلك السنوات. وفي موسم حصاد الأرز لعام 2023، نجحت منظومة جمع وتدوير قش الأرز في

جمع 1.7 مليون طن من القش، تم تحويلها إلى 2,814 طن من الأسمدة العضوية و310 طن من الأعلاف غير التقليدية. كما تم تنفيذ هذه العمليات في 181 موقعًا على مستوى الجمهورية، وشارك فيها 19,000 فرصة عمل موسمية، مما يعكس حجم الاستثمار والجهود المبذولة في هذا القطاع.

تُعد محافظة كفر الشيخ من أبرز المحافظات في جمع قش الأرز، حيث تم جمع 567,000 طن، تليها محافظة الدقهلية بـ 451,460 طن، ثم محافظة الشرقية بـ 402,924 طن. ووفقًا لتصريحات وزارة البيئة، فإن العائد السنوي من تدوير قش الأرز يُقدر بحوالي مليار جنيه، نتيجة لتحويل القش إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية بدلاً من حرقه، مما يُساهم في القضاء على السحابة السوداء وتحسين جودة الهواء. وإذا تم استغلال قش الأرز بشكل كامل، يُمكن أن تصل قيمته الاقتصادية إلى 6.5 مليار جنيه، وذلك من خلال تحويله إلى أسمدة، أعلاف، أو بيعه لمصانع الورق والطوب، مما يُعزز من القيمة المضافة لمحصول الأرز، ويساعد ذلك بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل، إنتاج أسمدة وأعلاف، وتقليل التلوث البيئي.

2. القطن:

تُنتج مصر سنويًا حوالي 1.6 مليون طن من حطب القطن، وهو ما يُمثل مصدرًا هامًا للمخلفات الزراعية التي يمكن استغلالها اقتصاديًا. ويمكن تحويله الى خشب مضغوط (MDF) يُستخدم في صناعة الأثاث والديكور الداخلي.

فخشب القطن هو منتج ثانوي يُنتج من حطب القطن بعد حصاده، ويُعد من المخلفات الزراعية التي يمكن استغلالها في العديد من الصناعات بدلاً من حرقها، مما يُسهم في تقليل التلوث البيئي وتحقيق استفادة اقتصادية. وبحساب قيمة الإيرادات السنوية منذ عام 2004 لمحصول القطن ولسوق تدوير مخلفاته، نجد أن مساهمة خشب القطن توازي ما يقارب 2% من إيرادات سوق القطن مما يوضح بعض التراجع في الاستغلال الاقتصادي لتلك المخلفات مقارنة بقش الأرز.

تُشير الحسابات المنشورة بالمجلة المصرية للهندسة الزراعية [4] إلى أن تحويل حطب القطن إلى خشب مضغوط يمكن أن يُحقق عائدًا اقتصاديًا يصل إلى 6,951 جنيهًا مصريًا للفدان في حالة الخشب غير المعالج لمقاومة النيران، وحوالي 4,931 جنيهًا مصريًا للفدان في حالة الخشب المعالج لمقاومة النيران. مع العلم بأن القيمة الاقتصادية لحطب القطن الناتج في محافظة الشرقية وحدها يصل لما نحو 32.7 مليون جنيه سنويًا.

تمكن الباحثون من تطوير منتجات جديدة من حطب القطن، مثل الأخشاب الذكية المقاومة للاحتراق والميكروبات، والفلاتر الذكية للهواء والماء، بالإضافة إلى استخدامها في صناعة الفحم النشط ومبيض الأسنان.

بوجه عام, الاستفادة من حطب القطن يُسهم في تقليل التلوث الناتج عن حرق المخلفات الزراعية، ويُساعد في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يُساهم في حماية البيئة.

3. الذرة الرفيعة والصفراء:

تستخدم مخلفات الذرة الصفراء في صناعة الأعلاف الحيوانية وإنتاج الوقود البديل. إذ تبين صلاحيتها كوقود بديل في مصانع الأسمنت، مما يُساهم في تقليل الاعتماد على الفحم. كما يمكن استخدامها في إنتاج الغاز الحيوي، مما يُساهم في توفير الطاقة والسماد العضوي في المناطق الريفية. وتُقدر القيمة الاقتصادية لمخلفات الذرة الصفراء بنحو 6.5 مليار جنيه سنويًا، وذلك من خلال تحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية.

أما عن مخلفات الذرة الرفيعة, فبجانب استخدامها في إنتاج الوقود الحيوي والبديل, فإنها تستخدم في إنتاج الأخشاب المضغوطة. وهو ما بدأت الحكومة في تطبيقه عام 2014 بإقامة مصنع في محافظة سوهاج لإنتاج الخشب المضغوط من مخلفات الذرة الرفيعة، حيث يُستهلك حوالي 110 أطنان يوميًا من حطب الذرة الرفيعة لإنتاج 30,000 متر مكعب من الخشب المضغوط سنويًا. وبالتالي, ساهمت مخلفات الذرة الرفيعة في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، حيث وفر المصنع في سوهاج 300 فرصة عمل مباشرة و1,500 فرصة عمل موسمية من أبناء المحافظة.

عند التدقيق في الأرقام, نجد أن مساهمة المخلفات الزراعية في إجمالي الإيرادات الزراعية لا تزال محدودة للغاية لا تتجاوز من 3-5%، رغم وفرة الكميات وإمكانية تحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية عالية.

ثانيًا: تحليل الأثر الاقتصادي لتحويل المخلفات الزراعية إلى منتجات

بشكل عام, تتيح الاستفادة من المخلفات الزراعية مزايا اقتصادية متعددة:

1. تقليل التكلفة ورفع الكفاءة الزراعية:

خفض استهلاك الأسمدة الكيميائية: يؤدي استخدام السماد العضوي المنتج من المخلفات إلى خفض تكلفة الأسمدة التي تمثل ما بين 15-25% من تكلفة الإنتاج الزراعي، مما يوفر مئات الملايين من الجنيهات سنويًا.

رفع خصوبة التربة: وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. ففي حالة استخدام الكومبوست الناتج من تدوير المخلفات, ستتحسن إنتاجية الفدان الواحد بنسبة 5-10%، وهو ما سيرفع الإيرادات الزراعية بمليارات الجنيهات على المستوى القومي.

2. تنمية الريف وخلق فرص عمل:

تشير التجارب العملية إلى أن إنشاء مصانع صغيرة لتحويل القش والحطب إلى ألواح خشب صناعي أو فحم نباتي يمكن أن يوفر ما بين 3 - 5 فرص عمل مباشرة لكل مصنع صغير، فضلًا عن الوظائف غير المباشرة في النقل والتوزيع. مع ملاحظة أن العمليات المطلوبة لهذه الوظائف لا تتطلب تعليماً وتدريباً عالي الجودة, مما يساهم في الحد من البطالة في الريف.

3. الاستفادة الصناعية والغذائية:

إنتـاج الأعلاف غيـر التقليديـة: مثـل معاملـة قـش الأرز بالأمونيـا أو زراعـة الشـعير يوفـر أعلافًـا عاليـة القيمـة يمكـن أن تخفـض تكلفـة تغذيـة الحيـوان بنسـبة 20-30%.

4. إنتاج الطاقة والسماد الحيوي (البيوجاز):

إنتـاج البيوجـاز مـن المخلفـات يمكـن أن يغطـي اسـتهلاك الطاقـة الحراريـة للمنـازل أو مـزارع الدواجـن، كمـا يولـد سـمادًا عضويًـا طبيعيًـا بمئـات آلاف الأطنـان سـنويًا.

وبالتالـي، فـإن تحويـل المخلفـات الزراعيـة إلـى منتجـات ذات قيمـة مضافـة فـي مصـر يمثـل فرصـة اقتصاديـة واعـدة، يمكـن أن تسـاهم بمـا يلـي:

- رفـع الناتـج المحلـي الزراعـي بنسـبة تُقـدّر بـ 0.5 إلـى 1% سـنويًا فـي أقـل الظـروف.
- توفيـر أكثـر مـن 5 مليـار جنيـه سـنويًا مـن قيمـة اسـتيراد الأعـلاف والأسـمدة.
- خفـض الانبعاثـات الكربونيـة وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة والاقتصـاد الأخضر.
- خلـق سـوق صناعـي جديـد حـول الاقتصـاد الدائـري فـي الريـف المصـري.

فرص وتحديات حالية وتوجهات مستقبلية

تتجاوز قيمة السوق السنوية لمجال إدارة وتدوير المخلفات في مصر 5 مليارات دولار، مع حاجة استثمارية تفوق 6 مليارات دولار. ومع توافر السياسات الحكومية الاصلاحية الجديدة مثل دعم الطاقة المتجددة وتعريفة التغذية Feed-in Tariff, فإن هناك مجال مفتوح أمام القطاع الخاص للاستثمار في تقنيات WTE والطاقة الحيوية. يذكر أن التعريفة عبارة عن آلية تنظيمية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال تقديم أسعار ثابتة أو ضمانات مالية للمستثمرين في مشاريع الطاقة المتجددة.

لازال هناك عدة تحديات أمام هذا القطاع الهام. أبرزها انخفاض الوعي المجتمعي في الريف بأهمية تدوير المخلفات، وانخفاض مستوى البنية التحتية في القرى لمحطات معالجة المخلفات الصلبة والسائلة وخطوط تجميعها. كما أن هناك حاجة إلى المزيد من التشريعات لتحفيز المستثمرين. ويشمل النطاق المفقود في التشريعات الحالية عدم وجود حوافز ضريبية كافية للمستثمرين، دعم للبنية التحتية لمحطات المعالجة في المناطق الريفية، وآليات توعية مجتمعية فعالة. كما أن هناك حاجة لتعزيز الرقابة على الامتثال البيئي ودعم الابتكار التكنولوجي في مجال تدوير المخلفات.

أطلقت الحكومة المصرية في العقد الأخير سلسلة من المبادرات الطموحة، من بينها الهدف الوطني لخفض تلوث المخلفات الصلبة والصحية بنسبة تصل الى 50% بحلول عام 2030، ضمن التوجه العام للتحول إلى الاقتصاد الدائري. وعلى المستوى القاري، قادت

مصـر مبـادرة «Waste 50 by 2050»، والتـي تـم الإعلان عنهـا خلال مؤتمـر المنـاخ COP27، وتسـتهدف خفـض حجـم النفايـات فـي قـارة إفريقيـا إلـى النصـف بحلـول عـام 2050. تـم طـرح اسـتثمارات للقطـاع الخـاص بمليـار دولار لتوليـد الكهربـاء مـن المخلفـات، بالإضافـة إلـى رفـع كفـاءة جمـع المخلفـات إلـى 90% فـي عاميـن، ممـا يسـاهم فـي تقليـل الغـازات الدفيئـة وتحقيـق عوائـد اقتصاديـة.

وفـي إطـار تنويـع مصـادر الطاقـة، تهـدف مصـر إلـى أن تمثـل الطاقـة المتجـددة 42% مـن مزيـج الطاقـة لديهـا بحلـول عـام 2035، بحسـب الوكالـة الدوليـة للطاقـة المتجـددة. وتدعـم الحكومـة هـذا التوجـه مـن خلال نظـام تعريفـة التغذيـة، لتسـهيل تبنـي تقنيـات تحويـل المخلفـات إلـى طاقـة وتوفيـر بيئـة محفـزة للاسـتثمار الخـاص.

إن التوسـع فـي برامـج ومشـروعات إعـادة تدويـر المخلفـات الزراعيـة لـم يعـد خيـارًا بيئيًـا فقـط، بـل هـو خيـار اقتصـادي اسـتراتيجي يسـهم فـي نمـو الاقتصـاد الزراعـي، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتحويـل التحديـات البيئيـة إلـى فـرص اسـتثمارية حقيقيـة. كمـا أن الربـط بيـن أهـداف التنميـة الاقتصاديـة والحفـاظ علـى البيئـة يجعـل مـن التجربـة المصريـة نموذجًـا يحتـذى بـه فـي الـدول الناميـة، ويعـزز مـن مكانـة مصـر كمركـز إقليمـي فـي مجـالات الطاقـة المتجـددة، وإدارة الموارد، والتحـول الأخضـر.

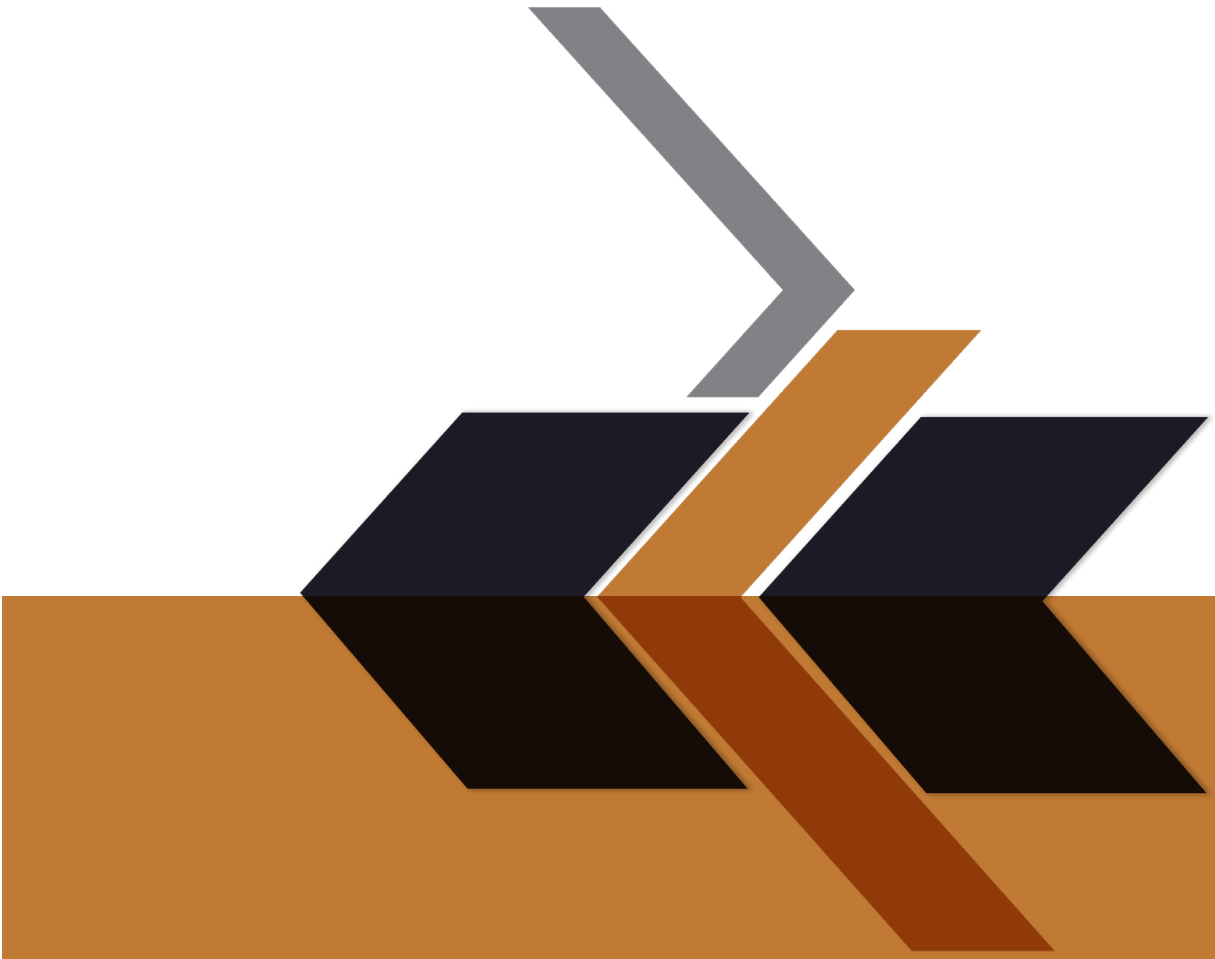

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg